شؤون فلسطينية

معلومات ببليوغرافية:

أحمد خليفة. "سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة". **شؤون فلسطينية**. ع. ١. (أذار/ مارس ١٩٧١: ص٧٧-٩٤).

سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة

احمد خليفة

في حزيران من العام ١٩٧٠ ، ربما بمناسبة الذكرى الثالثة لاحتلال المناطق الجديدة ، صدر عن وزارة الدفاع الاسرائيلية تقرير شامل مطول عن نشاطات الحكم العسكري في المناطق المحتلة . الذي اعد التقرير هو البريغادير جنرال شلومو غازيت ، المنسق الرئيسي لعمليات الحكومة في المناطق المحتلة ، ويحتوي على المبادىء الموجهة لسياسة الحكومة ، وعلى معلومات وافرة عن البنية الادارية للحكم العسكري والنشاطات الاقتصادية والخدمات العامة المقدمة للسكان ... كما يحتوي على احصاءات عامة وجداول احصائية متنوعة ذات دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة الاهمية(١). ان دراسة مادة التقرير ، ودراسة آخر التطورات على صعيدي حركة الاستيطان وقمع المقاومة المسلحة والسياسية للاحتلال ، تظهر بوضوح ان السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة قد اصبحت محددة ومبلورة ، وان خطوات كبيرة قد قطعت على صعيد فرض الوقائع الجديدة، ودمج اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، باتجاه ابتلاع المناطق وضمها الى اسرائيل . كما تظهر الدراسة ايضا ان الاراء التي سادت بالمحصلة فيما يتعلق بالسياسات الواجب اتباعها تجاه المناطق كانت مزيجا من آراء الون نائب رئيسة الحكومة وموشيه دايان وزير الدفاع ، مع بعض التحفظات التي فرضتها حقائق الوضع الدولي وآراء ساسة معتدلين نسبيا كآبا ايبان وزير الخارجية ، وبنحاس سابير وزير المالية والمرشح الاقوى لخلافة رئيسة الحكومة .

— ١ —

ان المناطق المحتلة لم تطرح على اسرائيل المشاكل التي تطرحها عادة منطقة محتلة على سلطة احتلال فحسب ، وانما ايضا ايقظت فيها احلام الحركة الصهيونية القديمة فيما يتعلق بأرض اسرائيل الكبرى . يقول دايان فيما يشبه الكشف الذاتي ملخصا مشاعر الصهيونيين تجاه نتائج الحملة العسكرية الكبيرة الثالثة منذ بدء الغزو الاستيطاني الصهيوني للارض العربية منطلقا من فلسطين :

لمدة عشرين عاما ، من حرب التحرير (حرب الاغتصاب : ١٩٤٨*) وحتى حرب الايام الستة، عشنا الشعور بأننا نحيا في القمة ، نتنفس هواء صافيا . قاتلنا حتى وصلنا القمة ، واكتفينا بما حصلناه ... ولكن بالنسبة لمشتهانا ، بيننا وبين انفسنا ، لم نكن في الحقيقة سعداء او مكتفين ، ولكننا قبلنا على انفسنا ان ايلات هي حدنا الجنوبي ، وان عرض دولة اسرائيل هو المدى بين قلقيلية والبحر البالغ اقل من عشرين كيلومترا ، وان القدس القديمة خارج الحدود ، وان هذه هي الدولة وعشنا فيها . وفي حياة الواقع اليومية عقدنا سلمنا الخاص مع كل هذا .

ان مصدر الهزة الكبيرة التي نحياها اليوم ... كامن في ادراكنا للحقيقة بأننا كنا مخطئين ، وعلينا ان نعترف لانفسنا بذلك. حسبنا اننا بلغنا القمة ولكن اتضح لنا اننا ما زلنا في مراقي الجبل . القمة اعلى : ايلات لن تكون حدنا الجنوبي وانما شرم الشيخ ، وليست متوله (المطله) حدنا الشمالي وانما القنيطرة . وغزه ستكون جزءا من اسرائيل، والحد الغربي مكانا ما في سيناء . هذه قمة جديدة ...

هذه خلق خريطة جديدة ، خلق حدود جديدة ، خلق اسرائيل جديدة(٢).

الخريطة والحمائم

ان فكرة خلق خريطة جديدة لاسرائيل فكرة تستحوذ

على تفكير وزير الدفاع الاسرائيلي . انه يحدد «خلق خريطة جديدة لاسرائيل» كهدف اساسي من اهداف الجيل الاسرائيلي الراهن . يقول في خطبة القاها امام طلبة الجامعة العبرية في القدس الجديدة : « ان هدف جيلنا هو ... **تقرير خريطة ارض اسرائيل** . ليس مرة اخرى خريطة رمزية (كخريطة عام ١٩٤٨) ، وليس فقط استقلالا سياسيا ، وانما التقرير الجذري لخريطة ارض اسرائيل ، خريطة المناطق ، خريطة الامن ، وخريطة شكل العلاقات على الحدود بيننا وبين جيراننا(٣). وهو يرى ان جوهر ما حدث في عام ١٩٤٨ على صعيد تحقق اهداف الحركة الصهيونية كان مجرد حصول الشعب اليهودي على الاستقلال السياسي . وان هذا الاستقلال كان الروح ، وان الجسد الذي الحق به ـ الحدود ، المناطق ـ كان كافيا فقط، من الناحية الكمية ، لمجرد البقاء على قيد الحياة . وجاءت حرب حزيران لتفسح المجال لخلق جسد جديد وحدود جديدة . وردا على اولئك الذين يتساءلون، داخل اسرائيل ، عن مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه في حالةخلق الجسد والحدود المطلوبة ، يقول دايان بايجاز : « لا اعتقد ان هدف جيلنا هو اعطاء اختيارات مفتوحة للعرب ... ان المهمة الملقاة على عاتقنا في هذا الجيل هي اعطاء الحلول الصحيحة لارض اسرائيل»* انه يطلب من اسرائيل ان تحدد مصالحها الاساسية اولا ، ومن ثم تترك للسكان العرب التصرف بما لا يتناقض مع تلك المصالح(٤).

اما بالنسبة لمساحة الخريطة ، او بعبارة اخرى مكان الحدود الجديدة ، فان دايان يبقى غامضا بشانها . انه يضع التاكيد في تصريحاته وخطبه على العمل لخلق وقائع جديدة :

هناك خلافات في الراي حول خريطة المستقبل لدولة اسرائيل ، وانما في رايي لا ضرورة لان يكون هناك خلاف في الراي حول النقطة التالية : في الاماكن التي لا نريد الانسحاب منها ، وهي جزء من الخريطة الاقليمية الجديدة لدولة اسرائيل ، علينا ان نخلق وقائع جديدة : ان نقيم مستوطنات ـ مدن ، ومستوطنات زراعية وصناعية ، وقواعد عسكرية . وهكذا تتشكل خريطة جديدة ، ليس بيوم واحد او بشهر واحد ... ولكن تتشكل(٥).

ان الخلافات في الراي التي يشير اليها دايان بين اعضاء الحكومة الاسرائيلية نبعت من اعتبارات ثلاثة اولها الخلاف في الراي حول احتمالات تحقق السلام بين العرب واسرائيل والخشية من ان تنسف خريطة اكبر من اللازم هذه الاحتمالات . وثانيها الخشية على الطابع اليهودي للدولة من الزوال في المستقبل نتيجة لتفوق نسبة التزايد لدى السكان العرب على مثيلتها لدى اليهود(٦). وثالثا عوامل الضغط الدولي . ان فريق « الحمائم » في الحكومة الاسرائيلية ، وأبرز عناصره ايبان وسابير وممثلو حزب المابام ، بدا ميالا للتخلي عن مساحات اكبر من الاراضي المحتلة حديثا مقابل سلم حقيقي ، وعارض مبدأ الاستيطان الواسع او تقرير خريطة محددة لاسرائيل قبل استئناف فرص السلام . واظهر انه « يكتفي » بالجولان وقطاع غزة وشرم الشيخ اضافات للخريطة ويترك الضفة الغربية وصحراء سيناء مجالا قابلا للاخذ والرد في مباحثات مقبلة . بينما طالب فريق « الصقور » بالمقابل ، وأبرز عناصره في الحكومة دايان والون(٧) ، باستيطان الضفة الغربية ، اضافة للجولان وغزه واجزاء من سيناء ، استيطانا حثيثا وعلى نطاق واسع ، واعيا بأن استيطانا كهذا فقط يمكن أن يكبل يدي الحكومة في اية مفاوضات قادمة ويستدعي بالضرورة اضافات اقليمية للخريطة(٨). ان فريق الصقور كان يخشى كما يبدو من ان تؤدي عوامل معينة الى ازدياد الضغط على اسرائيل لكي تنسحب من معظم المناطق ، ومن ان يغير فريق « الحمائم » والرأي العام الاسرائيلي تحت الضغط موقفه في اللحظة الاخيرة من مسألة احداث « تغيير جذري في خريطة اسرائيل » ، ومن هنا وضع تشديده على ضرورة خلق وقائع جديدة « لا تكبل فقط ايدينا وانما ايضا يدي الطرف الاخر ويدي الواقع »(٩) معتبرا انه هنا يكمن جوهر القضية . وقد اصبح واضحا الان، بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على الاحتلال، ان الفريق الذي سادت وجهة نظره كان فريق الصقور ، وان مجمل تأثير آراء الحمائم كان ابطاء سير عملية الاستيطان ، لا الغاءها . وقد تكرس سقوط وجهة نظر الحمائم نهائيا بموافقة لجنة الامن والخارجية التابعة للكنيست في ايار من هذا العام على سياسة الحكومة بشأن اقامة (٢٥٠) مسكنا يهوديا في الخليل وبشأن اقامة مدينة في الضواحي الشرقية لمدينة الخليل(١٠). اذ مثلت هذه الخطوة نقلة في التفكير الاسرائيلي بشأن الاستيطان من مرحلة المستوطنات الزراعية والدفاعية الى مرحلة المستوطن ـ المدينة ، وهي مرحلة (مستثنيا القدس)(١١) كان فريق الحمائم قد نجح في تأخيرها

حتى لحظة اتخاذ الحكومة قرارا بهذا الشأن في آذار من عام ١٩٧٠ .

وقائع الصقور الجديدة ـ ألون

ان عبارة « خلق وقائع جديدة » من العبارات التي يكثر فريق الصقور في اسرائيل من استخدامها . والوقائع الجديدة لا تتمثل فقط في الاستيطان، وانما ايضا في الدمج الاقتصادي التدريجي ، وفي انشاء القواعد والمراكز العسكرية ، وفي توسيع شبكة الطرق وتحسينها .

ان نظرة ايغال الون بالنسبة للاستيطان تختلف عن نظرة دايان ، وان كانت المحصلة العملية للنظرتين في النهاية واحدة . ان الون يضع التاكيد في الاستيطان على الجانب الامني بالمعنى « السياسي ـ العسكري » له ، وان كان طرأ تحول على تفكيره بالنسبة لهذه المسألة مؤخرا . ولكن قبل ان نتكلم بشيء من التفصيل عن النظرتين يجدر بنا ان نشير الى ان الجدل الاساسي حول الاستيطان والدمج الاقتصادي كان يمس الوضع في الضفة الغربية ، وربما غزة ، وليس الجولان بالتاكيد . ان الجولان اعتبرت جزءا من اسرائيل ، فالغي العمل بالقانون السوري والعملة السورية واحل محلهما القانون والعملة الاسرائيلية . وتظهر الارقام المتعلقة ببناء المستوطنات ، ما تم انشاؤه حتى الان وما هو تحت الانشاء ، ان الاستيطان في الجولان كان يسير بسرعة حثيثة ، كما تظهر المخططات الموضوعة لتطوير الاستيطان ومصادر المياه والزراعة في الهضبة انه لم يكن هناك ثمة خلاف كبير داخل الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع. فمن أصل (٢٢) مستوطنة كانت قد تمت اقامتها حتى شهر آذار من عام ١٩٧٠ ، تقع (١٠) مستوطنات داخل تخوم هضبة الجولان ، وتتوزع الباقية كالتالي : (٥) في غور الاردن ، و(٣) في شمال سيناء ، و(٢) في غوش عتسيون بين القدس والخليل، وواحدة في بيت نوبا (موديعين). ومن اصل (٨) مستعمرات كان العمل جاريا في انشائها حتى ذلك التاريخ تقع (٤) ضمن تخوم الهضبة ، مقابل واحدة في غور الاردن ، واثنتان في مدخل رفح وواحدة في غوش عتسيون[١٢]. ونشرت جريدة هآرتس الرصينة في عددها الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٧٠ انه قد تمت الموافقة على برنامج خماسي لتطوير مستعمرات هضبة الجولان وتثبيتها اقتصاديا ، وان المتحدث بلسان وزارة الزراعة صرح بأن مبلغ (١٧٠) مليون ليرة اسرائيلية مطلوب لتنفيذ هذا المخطط لاستثمارها في اعمال مختلفة كاقامة المباني وتطوير الحقول المنتجة . وذكر حاييم جفتي وزير الزراعة الاسرائيلي في تصريح نشرته جريدة دافار بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٧ أن الاولوية بالنسبة لتطوير الهضبة ستعطى لتنمية مصادر المياه للتوصل الى (٢٨) مليون كم مربع من المياه في السنة[١٣].

هذا بالنسبة للجولان . ولم يكن الامر كذلك بالنسبة للضفة الغربية . ان التصورات بشأنها ما زالت غامضة وان كان هذا لا يعني ان حركة فرض الوقائع الجديدة فيها غير جارية . ان اسرائيل لم تصرح حتى الان بشكل رسمي انها معنية بضم الضفة الغربية وما زال القانون الاردني ساري المفعول والعملة الاردنية معمولا بها . والسبب الرئيسي هو أن الضفة الغربية عامرة بالسكان ومن الصعب جدا ، ضمن الظروف السائدة الان في المنطقة والعالم ، تفريغها من سكانها الفلسطينيين العرب . ان ألون يرى في الضفة الغربية « متسعا أمنيا وطيدا نستطيع بواسطته صد كل اعتداء من الشرق »[١٤].ويصرح بانه مهما كان الحل السياسي للمناطق المأهولة بالسكان في القرى العربية في الضفة الغربية فان نهر الاردن وغور الاردن وسلسلة الجبال العالية التي تمتد بمحاذاة نهر الاردن بما في ذلك الصحراء الواقعة بين البحر الميت والخليل يجب ان تبقى كلها بيد اسرائيل[١٥]. وقد قدم ألون مشروعا اشتهر باسمه يدعو فيه الى اقامة سلسلة من المستوطنات تغلب عليها الصبغة العسكرية في المناطق الاستراتيجية غير المأهولة كثيرا بالسكان لتؤمن حزاما أمنيا يمتد على طول نهر الاردن ويساعد اسرائيل على محاربة التسلل الفدائي ومنع دخول أي جيش عربي الى الضفة في المستقبل . ويرى ابني نيسان ، احد كتاب جريدة دافار ، ان اكبر مزية لمشروع ألون تكمن في مرونته ازاء « الشريك » للتسوية ... فقد اوجد المشروع، في رأيه ، امكانية للتسوية مع المملكة الاردنية ، او مع كيان فلسطيني يحصل على سيادته ضمن حدود المملكة الهاشمية ... كما أوجد امكانية لاقامة منطقة من الحكم الذاتي في المناطق المأهولة من الضفة الغربية[١٦].

من الواضح ان الكاتب المذكور، في اعتباره المشروع منسجما مع الاختيارات المذكورة كلها ، ينطلق من تصوره لفارق كبير موجود بين استيطان ألون الذي تغلب عليه الصبغة « الامنية ـ العسكرية »

واستيطان دايان أو بيجن الذي تغلب عليه الصبغة التوسعية . ولكن البيان الذي أدلى به ألون في الكنيست في آذار ١٩٧٠ حـول استيطان مدينة الخليل وانشاء مدينة يهودية ملاصقة لها يؤكد ان هذا التصور لم يعد يستند الى اساس قائم بعد .

يقول ألون بالحرف الواحد مخاطبا الكنيست :

ان الروابط التاريخية التي تشد الشعب اليهودي لمدينة الخليل ، والمكانة التي تحتلها كمدينة الاباء ومهد الامة ، أمر معروف للجميع . ان اهمية حافة البحر الميت ، وصحراء يهودا ، وجبل الخليل من الناحية الاستراتيجية ، ليست أيضا خافية عن نظر الحكومة . ولذلك لم يكن من المستغرب ان تقرر الحكومة السابقة استيطان غوش عتسيون ... ان الحكومة السابقة ، منطلقة من المكانة الخاصة التي تحتلها مدينة الخليل ، وافقت على سكنى مجموعة المستوطنين في مدينة الخليل... ان اليهود المقيمين هناك مقيمـون كأصحاب حق ، مقيمـون بمعرفة الحكومة ومساندة الحكومة ، وتقدم لهم دوائر الحكومة المختلفة كل الخدمات المطلوبة ... ان الحكومة السابقة كلفت فريقا من الخبراء ... باعداد بحث شامل عـن امكانات انشاء ضاحية يهودية كبيرة ملاصقة لمدينة الخليل .

وقد جددت الحكومة الحاليـة مناقشاتها لتوصيات فريق الخبراء وكلفت فريقا آخر بالبدء فورا باعداد مشروع نموذجي للضاحية المذكورة،بدءا بمواصفاتها وانتهاء بمخطط لبناء المدينة وكل المسائل الصورية المتعلقة بذلك ...

وتدرس الحكومة الان طرائق عديدة ... لتنمية عدد السكان اليهود حول نواة المستوطنين الحالية ، دون ان تربط ذلك بالتخطيط النهائي للضاحية(١٧).

وردا على سؤال فيما اذا كانت اقامة الضاحية اليهودية المذكورة — وهي خطوة تهويد واضحـة لمنطقة آهلة بالسكان — لا تتناقض ومشروع ألون، يقدم نائب رئيسة الحكومة الاسرائيليـة الاجابة التـالية المنشورة فـي ملحق هآرتس — ٤/٩/١٩٧٠ :

على العكس من ذلك . يجب السعي لادخال صحراء يهوذا ضمن خارطة اسرائيـل المستقبلة ... ان صحراء يهوذا تحيط بالبحـر الميت . ان المبنـى الطبوغرافي لها ملائم لحرب العصابات وهي تحيط بالضواحي الجنوبية والشرقية لمدينة القدس. ولهذا من وجهة نظر امنية صرفة علينا التمسك بها .. انها لا تصلح لاستيطان زراعي كلاسيكي ولهذا فان بناء مدينة يهودية على راس الجبل... يلبي حاجتين في وقت واحد حاجة توطين سكان يهود بكثرة في الطرف الغربي لصحراء يهودا من جهة ، ومن جهة اخرى يعطينا الاقتراب من مدينة الاباء اكتفاء ادبيا تاريخيا .

لقد اقتبسنا هذه الفقرات من اقوال ألون بشكلها المطول لندلل على أمرين في منتهى الاهمية : أولا ان الفوارق في وجهات النظر ، بين الصقور ، فيما يتعلق بطبيعة الاستيطان (أمني مقابل توسعي) تضيق بمرور الوقت تحت وطـأة السير المتسارع لحركة خلق الوقائع الجديدة وتسحب معها مجمل افراد الحكومة الاسرائيلية. وثانيا ان هذه الفوارق لم تكن منذ البداية أصيلة وثابتة لتصمد في وج المطامع القابعة في اعماق القلب والضغط المعنوي والخطوات التنفيذية لسياسة الامر الواقع .

وقائع دايان

ان مهندس سياسة « الوقائع المفروضة » والدينامو المحرك لها في الحكومة الاسرائيلية هو ، كما لا بد وضح من كلامنا ، موشي دايان . انه يصر على أن السؤال الوحيد الواقعي المطروح امـام الحكوم ليس برنامج السلام هذا او ذاك ، وانما « مـ العمل ؟ ابقاء الاختيارات مفتوحة والامتناع عن عرض وقائع حتى لا تصبح عائقا في طريق مفاوضات السلام — او الانطلاق بجهد متواصل على مد الـ ٢٤ ساعة لخلـق وقائع جديدة ، وتحطيـ القديمة ، وتغيير الواقع ... تغييره بشكل يقرب من الوضع الذي نطمح اليه»(١٨).

ان دايان ، بدءا ، لا يضع التأكيد بالنسبة لمسا الاستيطان على الجانب الامني — العسكري ، ا الجانب الاكثر اهمية والاثقل وزنا في رايه هو ا الاستيطان يخلق « وقائع سياسية جديدة . وذلا من ضمن الافتراض ... بأن المكان الذي نقيم فـ مستوطنة او ممتلكا لن نتحرك منـه »(١٩). وه يعلن صراحة انه لا توجـد اليوم اهمية خاصـ للاستيطان من الناحية الامنية وان الدفاع عن حدو غير مستوطنـة ممكن تمامـا كالدفاع عن حـدو مستوطنة . ويضرب مثلا على صحة كلامه خط قنـ السويس ، الخالي من المستوطنات ، والمسيط عليه — حسب اعتقاده — ليس أقل من خط غو الاردن او بيسان(٢٠).

ولذلك لا يكتفي دايان بمستوطنات الون«الدفاعية وانما يطالب باقامة مدن يهودية في الضفة الغرب في أماكن مشرفة على الطرق الاستراتيجية . ا

المدن في رأيه تمتاز بمزايا ثلاث : اولا تحتاج الى ارض اقل وتضم سكانا اكثر وبالتالي من الممكن الدفاع عنها بسهولة اكثر . ثانيا من الممكن اقامة المدن في الاراضي غير الصالحة للزراعة وبالتالي تقل الحاجة لمصادرة أراض زراعية لاقامتها . وثالثا المدن بطبيعتها أقل احتياجا من المستوطنات الزراعية لتأمين كفايتها من البضائع والخدمات . ويعتقد دايان انه ، متى تم انشاء المدن ، فان دمج اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي سوف يتحقق تلقائيا(٢١).

ان دمج اقتصاد الضفة الغربيةبالاقتصاد الاسرائيلي يمثل في الحقيقة المطلب الثاني لدايان بالنسبة لخلق الوقائع المفروضة . وهو مطلوب لتقليل اعتمادها على الدول العربية المجاورة وزيادة اعتمادها على اسرائيل ، ومطلوب ايضا لصياغة شكل العلاقة التي يطمح دايان لرؤيتها في المستقبل قائمة بين العرب واليهود . انه يقول في خطاب علني القاه في بئر السبع بتاريخ ١٩٦٨/١١/٦ بأن على اليهود ان يتعلموا الحياة مع السكان العرب ما دام ليس في نيتهم طردهم من الضفة والقطاع ، وليس في نيتهم التخلي عن « حقهم » في الحياة في الخليل واستيطانها . انه يدعوهم للعمل على تغيير شكل العلاقة القائمة بحيث يصبح الواقع واقع تعايش — كما يفهمه هو طبعا — لا واقع حواجز وعداء . انه يطرح السؤال : ما معنى الحياة سوية ؟ ويجيب عليه « شيئان . أولا بمقدار ما يتعلق الامر بنا سحق الحواجز والتغلب على مشاعر العداء . ثانيا تحقيق الدمج الاقتصادي ، ربط شبكات الكهرباء الرئيسية* ، ربط شبكات المياه ، اقامة شبكة مواصلات مشتركة ووضع برنامج زراعي مشترك للمنطقة كلها ... واكثر من ذلك ، يجب اتاحة الفرصة لعرب الخليل للعمل في بئر السبع لانه توجد هناك بطالة في الخليل مقابل نقص في الايدي العاملة في بئر السبع ، كما هو الامر بالنسبة لسكان رام الله العاملين في القدس»(٢٢).

ولكن هناك مشكلة معينة تقلق دايان : انها نسبة عدد السكان العرب الى السكان اليهود في منطقة الخليل — بئر السبع . ان هناك في منطقة الخليل حوالي الـ (١٢٠) ألف عربي ، وفي منطقة بئر السبع حوالي الـ(١٦٠) الف يهودي،و«هذه نسبة غير مرضية . الا انه ليس هناك ما يحول دون تحويل غوش عتسيون ، التي هي بين القدس والخليل ، الى مركز يهودي مديني ، صناعي ، زراعي وروحاني . وفي امكاننا أن نفعل ذلك ... ان بئر السبع التي انطلقت كبلدة نامية عقب حرب الاستقلال أصبح عدد سكانها عقب حرب الايام الستة ٨٠ الف نسمة »(٢٣).

ان استيطان الضفة الغربية ودمجها اقتصاديا بالاقتصاد الاسرائيلي يحقق لدايان اذن أمرين : بقاء الضفة منطقة آمنة عسكريا ومفتوحة لليهود « للزيارة ، والعيش ، والاستيطان » من جهة ، وخلق اوضاع مادية وانماط حياة جديدة بين الفلسطينيين العرب وبين اليهود من جهة اخرى ، وهذا ما يعنيه دايان بعبارة « تكبيل يدي الواقع».

أما بالنسبة للوضع السياسي فان دايان يقول بأنه لا يهمه كثيرا اذا اختار سكانها ان تكون جزءا من الاردن مع شيء من الاستقلال الذاتي ، او اختاروا لها البقاء مستقلة ، او قرروا بكل بساطة ان تكون جزءا من الاردن ، ولكن بشرط ان تقبل مطالب اسرائيل . وهو يصوغ هذه المطالب بالشكل التالي : « اولا : ان يكون لنا ، كحق وليس كمنة، ان نزور ، ونعيش ، ونستوطن . ثانيا : ان يكون لنا قواعد عسكرية هناك ، وان يكون الجيش الاسرائيلي قادرا على العمل بحرية ، سواء في الحرب الصغيرة الان ضد الفدائيين ، او في حالة وقوع حرب اكثر شمولا . ويجب ان نكون بالطبع قادرين على منع دخول أي جيش عربي للضفة الغربية »(٢٤).

ولذلك كما قاتل دايان من اجل فرض العمل العربي داخل اسرائيل رغم معارضة سابير وبن غوريون القوية له ، قاتل من اجل ابقاء الجسور مفتوحة بين الضفة الغربية والاردن . ان هناك ابعادا أمنية واقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة سوف ترد في سياق البحث ، ولكن هناك بعدا سياسيا لهذه السياسة مربوطا بالمصير الذييتصوره دايان لسكان الضفة.ان دايان لا يريد فرض الجنسية الاسرائيلية على عرب الضفة والقطاع لما تتضمنه من حقوق سياسية ، ولا يسمح لهم بالتوطن داخل حدود ما قبل حزيران ، لانه يريد الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة — ولكنه يدرك في الوقت ذاته انه من المستحيل ابقاء مجتمع بأكمله قاصرا سياسيا . اذن ما الحل ؟ ان منطلق الحل الذي يتوصل اليه دايان هو « ابقاء الاتصال بين السكان العرب في المناطق والدول العربية مستمرا ... وتمكينهم من الاحتفاظ بروابط قومية وثقافية وثيقة مع الدول العربية ، ومن الذهاب الى هناك للدراسة ...

والتفتيش عن طريقة ما كي يظلوا قادرين على البقاء كمواطنين اردنيين »(٢٥). اما الحل ذاته فان دايان يرفض ان يلزم نفسه به ، ولكنه يغامر بتصور وضعية يراها معقولة ، وان كان يدخلها في حيز اللعب بالافتراضات : « ان سكان مدينة القدس ، كمواطني المدينة ، يحق لهم التصويت في انتخابات المجلس البلدي ، ولكنهم كمواطنين اردنيين لا يحق لهم التصويت في انتخابات الكنيست . انني لا ارى اي خطأ في وضعية كهذه . لنفترض انه تم التوصل الى سلم مع الاردن ، معاهدة سلم كاملة ، وسمحت الاردن لهم بالتصويت في انتخابات البرلمان الاردني. في هذه الحالة سيكون لديك مواطن من القدس هو عضو في الوقت ذاته في برلمان عمان... انك لا تستطيع أن تبقي مجتمعا بأكمله قاصرا سياسيا . عاجلا او آجلا أنت مضطر لان تمنحه نفس الحقوق السياسية التي تملكها . فاما ان يكون له الحق بالتصويت في انتخابات الكنيست ، او الحق بالتصويت لانتخاب برلمان آخر »(٢٦).

ان مثل هذا الحل ، بالطبع ، ليس حلا وانما مجرد « لعب » لا اكثر ولا اقل . وقد اوردناه لندلل على « جدية » الجدل الدائر حول مصير المناطق داخل اسرائيل مقابل جدية الحركة الجدلية المتمثلة في الخطوات الحثيثة على درب الوقائع المفروضة. ضمن هذا الاطار من المطامح والتصورات يجب النظر الى سياسات اسرائيل المتعلقة بالاستيطان والدمج الاقتصادي. وضمن هذا الاطار تجب مراقبة الخطوات التي تم تنفيذها حتى الان : المستوطنات التي أنشئت والمخطط لانشائها، الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل والمخطط لانشاء خليل يهودية ، مصادرة الاراضي ، القواعد العسكرية ، شبكة الطرقات التي مدت او وسعت او حسنت نوعيتها(٢٧)، شبكة كهرباء غزة التي ربطت باسرائيل والمركز الصناعي الذي أقيم في شمالها هذا العام ، مراكز البحث العلمي والزراعي لدرس التربة والمناخ والتنقيب عن مصادر المياه ، العمل العربي في اسرائيل ، الاستثمارات اليهودية في المناطق ، والجسور المفتوحة . انها كلها تسير باتجاه واحد. فرض وقائع جديدة تكون محصلتها العملية فيما لو استمرت الحركة قيام اسرائيل اكبر تحكم شعبا فلسطينيا ليس « قاصرا سياسيا » وانما مغلوبا على أمره ، مسموحا له بالاحتفاظ بروابط « قومية وثقافية » مع البلدان العربية تخديرا لمشاعره حتى لا يثور .

محتفظين في ذهننا بهذا الاطار ننتقل الان الى الجانب الاخر من سياسات اسرائيل في الضفة الغربية ، وهو الجانب العملي المتمثل بسياسة القمع (او التهدئة كما يسميها العسكريون الاسرائيليون) والاتجاهات والخطوات الاقتصادية التي ينفذها الحكم العسكري المحتل .

— ٢ —

مباشرة بعد حرب الايام الستة اقيمت في المناطق المحتلة حكومة عسكرية لتتولى مهام الامن واعادة الحياة الى مجاريها الطبيعية . وقد قسمت المناطق المحتلة الى اربع وحدات ادارية وعين على رأس كل وحدة حاكم عسكري. والوحدات الادارية الاربع هي (١) الجولان (٢) الضفة الغربية (٣) قطاع غزة وشمال سيناء (٤) منطقة شرم الشيخ في جنوب سيناء ويطلق عليه المحتلون اسم « منطقة شلومو » . وقد كان الدافع لهذا التقسيم اختلاف القوانين المعمول بها في كل من المناطق المذكورة من جهة وتسهيل ادارتها من جهة اخرى . وبينما ظل القانون الساري في غزة وسيناء بمنطقتيها هو القانون المصري ، والقانون الساري في الضفة الغربية هو القانون الاردني، ألغي القانون السوري في الجولان في عام ١٩٦٨ وأحل محله القانون الاسرائيلي . واعتبرت الجولان جزءا من اسرائيل ومنطقة تطوير واستيطان .

قمع المقاومة

وقد اعتبرت الحكومة العسكرية ان المهمتين الاوليتين اللتين كان عليها ان تواجههما في البداية في المناطق الاهلة بالسكان — وهي الضفة والقطاع — هما تهدئة الاوضاع واعادة تنشيط الاقتصاد . فقد قابل السكان في المناطق المحتلة الاحتلال في الاشهر الاولى بمحاولة عصيان مدني تمثلت في الاضرابات والامتناع عن دفع الضرائب واغلاق المدارس وامتناع المحامين عن المرافعة امام المحاكم ومقاطعة البضائع اليهودية وحملة تحريض وتوقيع لعرائض الاحتجاج والاستنكار . وقد كان المحرك الرئيسي لهذه الحملة، في راي شلومو غازيت منسق عمليات الحكومة في المناطق، هو اعتقاد السكان الفلسطينيين في الضفة أن عصيانا مدنيا على نطاق واسع معززا بضغط دولي على اسرائيل يمكن ان يرغمها على الانسحاب(٢٨) .

وقد كان رد فعل الحكومة تجاه حملة العصيان المدني منذ البداية الرد التقليدي لسلطة احتلال

عسكرية: سجن ونفي العناصر التي اعتقدت سلطة الاحتلال انها مسؤولة عن حملة العصيان المدني ، وانزال القوات العسكرية الى الشارع للارهاب وقمع التظاهرات، وفرض منع التجول والتفتيشات المقصود منها العقاب والازعاج والمضايقة، ومحاولة شراء متعاونين معهـا للتخريب على الحملة مـن الداخل . وعندما كانت الحملة تشتد احيانا كانت السلطة تلجأ الى مصادرة المحلات التجارية وابنية المدارس واغلاق الاسواق لفترات معينة، كما حدث عندما أغلقت السلطة العسكرية مركز السوق التجاري في نابلس وصادرت مدرسة الصلاحية الثانوية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ ومدرسة فلسطين الثانوية في غزة في تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام وحولتهما الى مبنيين من مباني الحكم العسكري(٢٩).

ان العصيان المدني الذي جابه به السكان الاحتلال في الاشهر الاولى له ظل مجرد محاولة ولم يتفتح الى عصيان مدني حقيقي . والسبب هو عجز القيادات السياسية التقليدية والانفصام القائم بينها وبين السكان في المدن ، والموقف المتعاون الذي اتخذه الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل ، وغياب القيادات السياسية اصلا عـن الريف . ويضاف لذلك كله بالطبع اجراءات السلطة المحتلة ومبادرتها لابعاد كل عنصر فعال سياسيا الـى الضفة الشرقية بموجب أمر اداري . وقد ذكر دايان في تصريح نشرته جريدة دافار (عدد ١٩٦٩/١٢/١٧) ان عدد القادة العرب المطرودين من الضفة الغربية الى الاردن حتى تاريخ ١٩٦٩/١٢/١ بلغ (٧١) شخصا . وتظهر قائمة تفصيلية بأسماء المبعدين انه في عام ١٩٦٩ فقط تم ابعاد (١٣١) شخصا من المناطق المحتلة(٣٠).

ان محاولة العصيان المدني تمحورت حول رفض قضيتين اساسيتين: ضم القدس واجراءات التهويد العملية ، وحذف مادة واسعة من المنهج الدراسي المقرر للمدارس بحجة انها تنمي في الطلاب مشاعر العداء تجاه اليهود واتضح انها شملت كل ما من شأنه ان ينمي الشعور الوطني او الوعي السياسي لدى الفلسطينيين . وقد انتهت محاولة العصيـان المدني هذه في النهاية الى الفشل ... ونجح الحكم العسكري في تصفية مظاهرها تدريجيا . فانتظمت الخدمـات البلدية وافتتحت المدارس واصبحت الاضرابات فيها متقطعة وازدادت الضرائب المجموعة في الضفة سنة عن سنة(٣١)، وانتظم العمل في المحاكم ، ولم يبق من مظاهر حملة العصيان المدني بعد مرور اكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال الا اضراب المحامين الذي استمر دونما اية فعالية حقيقية .

الا ان التحدي الاكبر للاحتلال لم يكن صادرا فـي الحقيقة عن القيادات السياسية التقليدية التي رات في حملة عصيان مدني الرد المناسب او الممكن ، وانما من المنظمات الفدائية التي رات في الكفاح المسلح الوسيلة الاكثر نجاعة والوحيدة التي تعد بأمل في المستقبل . وقد بدأت العمليات الفدائيـة الاولى بعد الاحتلال في شهر اب (اغسطس) من عام ١٩٦٧ ، ونفذت في المناطق المحتلة قديمـا ، وتمثلت في نسف عدد من الجسور وانابيب الميـاه ، ومهاجمة عدد من المنشآت الصناعية ، ووضـع القنابل في اماكن تجمعات سكانية . وكـان وضع المتفجرات في اكتوبر ١٩٦٧ التي اكتشفت قبل ان تنفجر في سينما صهيون في القدس الجديدة اشهر هذه العمليات(٣٢).

ان العمل الفدائي قام بعد الاحتلال مباشرة بمحاولة لنقل مركز الثقل في نشاطاته الى داخل المنطقـة المحتلة ، وبشكل أساسي الضفة الغربية . فقد أعلنت منظمة العاصفة ، الذراع العسكري لفتح، في اواخر حزيران ١٩٦٧ ان قياداتها قد انتقلت الى المناطق المحتلة وانها ستواصل عملياتها ضد العدو من هناك . ومن المعروف ان « أبو عمار » شخصيا كان من بين الاشخاص الذين انتقلوا للضفـة الغربية للاشراف على التخطيط لبدء العمل المسلح ضد الاحتلال وانه غادر الضفة بعد ان بدأت حملة الاعتقالات في صفوف فتح . كما قامت الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين ، المشكلة انذاك حديثا، بتسريب عدد كبير من العناصر القيادية الى الضفة والقطاع مفترضة ، وفتح ، ان المجال الحيوي للمقاومة المسلحة هو الشعب الفلسطينـي فـي المناطق ، وان الكفاح المسلح لا يمكن ان يشتـد وينمو ويحقق اهدافه الا اذا نجح في تعبئة الشعب بحيث يقاتل ويوفر الحماية والاختفاء للمقاتلين . ان السلطة الاسرائيلية ادركت منذ البداية « ان عاملا وحيدا يمكن ان يرجح كفة الميزان [الى جـانب العمل الفدائي او جانب التهدئة] وهو : موقـف وعلاقة مجموع السكان العرب في المناطق المحتلة بخلايا المخربين» (٣٣). وبالتالي حددت اسرائيـل كهدف أساسي من أهداف سياستها في المنـاطق المحتلة عزل الفدائيين عن مجموع السكان . ومن

اجل تحقيق هذه الغاية لجأت السلطة المحتلة الى وسيلتين . الوسيلة الاولى مباشرة وآنية وتلخصها عبارة « الترهيب والترغيب » المألوفة — ايقاع العقاب القاسي بالفدائيين والمشاركين في التنظيم او العمليات من جهة ومن جهة اخرى اعطاء السكان امتيازات (يمكن ان تحجب) مثل : حرية الانتقال والسفر ، وحرية المتاجرة، وضرائب اقل ، وحرية الكلام ، وجهاز اداري حكومي مكون في غالبيته من العرب(٣٤). اما الوسيلة الثانية فهي اكثر جذرية وتعطي نتائجها في مدى زمني ارحب — انعاش الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للسكان .

ان العقاب القاسي يتمثل في السجن والتعذيب والنفي ونسف البيوت ومصادرة الممتلكات ، رغم ان السلطات المحتلة ، بالطبع ، عندما تتكلم عن « العقاب القاسي والسريع » كوسيلة من وسائل الردع الاساسية لا تدخل التعذيب من ضمنه ، وان كان اصبح ثابتا ان السلطات الاسرائيلية تمارسه على نطاق واسع(٣٥). ان السلطة العسكرية تعطي مبدأ نسف البيوت اهمية خاصة كوسيلة من وسائل الردع ، وتعتبر انه على الصعيد العملي يمكن ان يعطي نتائج بالنسبة لارهاب مجموع السكان اكثر من السجن او النفي . ان محاكمة الشخص الذي القى القنبلة على مغارة المكيفلة في الخليل مثلا قد تأخذ ، كما يقول غازيت ، وقتا طويلا ، ولكن نسف بيته في اليوم التالي لالقاء القبض عليه هو « عمود من الدخان يستطيع كل واحد ان يراه ويسمعه ويفهم منه ما يجب ان يفهم »(٣٦). وقد صرح دايان (دافار — ١٩٦٩/٢/١٧) ان عدد البيوت المنسوفة حتى تاريخ ١٩٦٩/١٢/١ بلغ (٥١٦) منزلا . ولم يقتصر نسف البيوت على بيت الفدائي او الذي آوى الفدائي او ساعده ، وانما تجاوز ذلك الى نسف البيوت في المنطقة التي وقعت فيها العملية . وهكذا في تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٦٩ نسفت السلطة المحتلة في حلحول (الخليل) ١٨ بيتا انتقاما لمقتل ملازم اول في الجيش وجرح عدد من الجنود ، وفي غزة عمدت السلطة العسكرية في ذات الشهر الى نسف كل البيوت الموجودة على طول الشارع الذي قتل فيه التاجر اليهودي شلومو . وكان « عمود الدخان » هذه المرة اوضح من اللازم ، وثارت عاصفة داخل اسرائيل وبين انصارها في العالم ، لان النسف الجماعي للبيوت أثبت بما لا يدع مجالا للشك ما كانت السلطة العسكرية تنكره — وهو لجوؤها الى « العقوبات الجماعية» السيئة الصيت ، والتي تحرمها اتفاقيات جنيف . ان المتتبع لاخبار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق سيذكر دون شك العاصفة التي اثارها المقال الذي كتبه مايكل آدامز في الغارديان في شباط ١٩٦٨ ، وسجل فيه مشاهداته حول « الارهاب الجماعي » الممارس ضد السكان في الضفة والقطاع . ان كثيرين من الاسرائيليين ، رسميين وغير رسميين ، بادروا في حينه الى نفي المعلومات الواردة في المقال وتبل انصار اسرائيل في الراي العام العالمي وقائع النفي . ان احداثا كثيرة وقعت منذ ان كتب مايكل آدامز مقاله ، وكتب كثيرون غيره ، ولكن ممارسة اسرائيل للعقاب الجماعي ظلت مجال أخذ ورد حتى ارتفع دخان البيوت المنسوفة المذكور ولم يعد بعد مجال للرد . فتمت العملية المألوفة للاسرائيليين عندما تسقط كل الستارات . اطلق على الحدث والوسيلة اسم « عقاب الجوار » وقيل للانصار : اسرائيل ليست المانيا النازية .

ان الارهاب من جهة ، واداة قمع على مستوى عال من الكفاءة والتدريب موجهة ضد الفدائيين من جهة ثانية ، والانتعاش الاقتصادي من جهة ثالثة ، ادت الى انحسار العمل الفدائي في الضفة الغربية وتراجعه الى ما وراء نهر الاردن . ان انسحاب القيادات ، او بالاحرى ما لم يقتل او يسجن منها ، من الضفة الى ما وراء النهر قد تم في بدايات عام ١٩٦٨ واستمر حتى لحظة كتابة هذا المقال . وتشير الدلائل الى ان فعالية العمل الفدائي في الضفة الغربية في عام ١٩٧٠ كانت ضعيفة . وبالتالي يستطيع المرء ان يقول ان السلطة العسكرية قد نجحت الى حد كبير في تهدئة الاوضاع في الضفة ، وفي عزل السكان عن العمل الفدائي .

اما الصورة بالنسبة لقطاع غزة فانها مختلفة بدون شك . ان اضراب غزة الشامل في الاسبوع الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ لمدة ثلاثة ايام حدادا على مقتل يوسف الخطيب نائب القائد العسكري للجبهة الشعبية في القطاع، والتظاهرات واطلاق النار على قوات الاحتلال في الجنازة التي اقيمت له ، دليل على طبيعة العلاقة المستمرة بين الفدائيين واهالي القطاع . ونترك لجريدة دافار (١٩٧٠/١٠/٨) تصوير الوضع هناك :

« من يتابع حالة الامن في قطاع غزة يصل الى استنتاج مؤلم جدا . ان السؤال الذي لا بد من طرحه : من يحكم قطاع غزة حقا ؟ ان تدفق اليهود الى مستوطنات القطاع توقف منذ وقت طويل . حتى ان نساء عسقلان وبئر السبع تخلين عن الموجودات المتوفرة في أسواق غزة . ويمتنع المواطنون الاسرائيليون من الاقتراب من مدخل المدينة . واما اليهود الذين يواصلون السفر اليها فهم قوات الجيش الاسرائيلي وموظفو الحكم العسكري .

« ان فتح طريق يتجنب المرور في القطاع ساعد السيارات اليهودية على السفر دون الاضطرار لاستعمال طرق القطاع . لان غزة وبقية مدن القطاع بتصرف رماة القنابل ..

« ولايجاد تعاون اقتصاديبين العرب واليهود يقام قرب الخط الاخضر شمالي مدينة غزة .. مركز تجاري وصناعي لسكان القطاع . ومن المفروض ان يؤدي هذا التعاون الى توفير الامن للاسرائيليين الذين يحضرون الى المنطقة .

« منذ حرب الايام الستة يسيطر الجيش الاسرائيلي على مناطق يهودا وشمرون [المقصود الضفة] وغور البحر الميت وهضبة الجولان . ويزداد عدد اليهود الذين يزورون هذه المناطق كسياح وللقيام بأعمال تجارية وزراعية . أما قطاع غزة فانه « مغلق » أمام هؤلاء الاشخاص واصبح بمثابة منطقة « خارج النطاق » لان كل من يحرص على روحه يمتنع عن الاقتراب من مداخلها . »

الانعاش الاقتصادي

قلنا في مستهل الجزء الثاني من المقال ان الحكم العسكري في المناطق المحتلة اعتبر ان المهمة الاساسية العاجلة الثانية له في بداية الاحتلال [المهمة الاولى — التهدئة] هي تنشيط الاقتصاد وترتيب الاوضاع الادارية لتامين احتياجات السكان المعاشية واستمرار تقديم الخدمات العامة . ان دافع الحكم العسكري لذلك له في الحقيقة وجهان: الوجه الاول نابع من كون الحكم العسكري هو السلطة الوحيدة الموجودة في المناطق والوجه الثاني نابع من اعتبارات امنية — سياسية ، ومرتبط بالمهمة الاولى . يقول غازيت في هذا الصدد : «ان المشكلة الكبرى التي تواجهنا هي اقامة « حاجز بين التعاطف السلبي مع الفدائيين والمشاركة الفعالة في أعمالهم .. ان العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في حل هذه المشكلة»(٣٧).

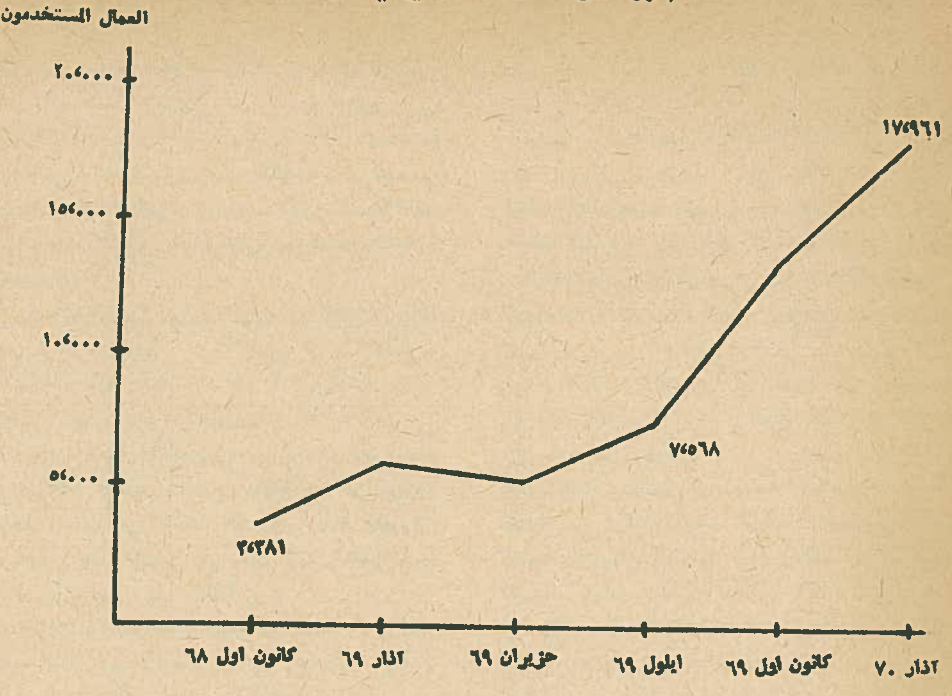
وقد كان الاجراء الاول الحاسم الذي اتخذه الحكم العسكري بصدد تنشيط الاقتصاد في الضفة الغربية هو السماح بتصدير المنتوجات الزراعية الى الضفة الشرقية ، وبذلك امكن تصريف الفائض منها في الاسواق المعتادة لها في الاردن والبلدان العربية . ثم سمح فيما بعد باستيراد البضائع عبر الجسور المفتوحة ، بدءا بتلك التي كانت مطلوبة قبل حرب حزيران ووصلت للمخازن في الضفة الشرقية، ومن ثم كل البضائع التي تعتبر الجهة الشرقية مصدرها الطبيعي . ان سياسة «الجسور المفتوحة» ، كما تذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** [تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ — ص ٣٠٦] قد ساهمت « أكثر من أي اجراء اخر في حل المشكلة الاقتصادية ... واعادة الحياة في الضفة الى مجاريها الطبيعية » . ان المجال لا يتسع في هذه المقالة للتفصيل في سياسة «الجسور المفتوحة» كعامل من عوامل تنشيط الوضع الاقتصادي في الضفة ، ويكفي ان نذكر هنا ان الضفة قد صدرت للاردن والبلدان العربية في عام ١٩٦٨ منتوجات زراعية وبضائع بقيمة (٥١،٤) مليون ليرة اسرائيلية مقابل استيراد حجمه (١٧،٥) مليونا . وارتفع الرقم في عام ١٩٦٩ الى (٦٤،٤) مليون ليرة تصدير مقابل (٢٤،٥) مليون ليرة استيراد(٣٨).

أما الاجراء الثاني الحاسم ، وقد اتخذته الحكومة الاسرائيلية في عام ١٩٦٨، فقد كان السماح للعمال العرب من المناطق بالعمل في الاراضي المحتلة سابقا . ان دراسة الجدول المتعلق بعدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل يظهر زيادة مطردة في عدد العاملين هناك . [الجدول على الصفحة التالية](٣٩).

ان الرقم يصل في اذار ١٩٧٠ الى (١٧،٩٦١) عاملا . وتذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** في عددها الصادر في اب — أيلول (اغسطس — سبتمبر) ١٩٧٠ (ص ١٨٧) ان احصاءات دائرة البحث في بنك اسرائيل تظهر بالنسبة لعام ١٩٦٩ زيادة في الانتاج القومي الاجمالي (G N P) للمناطق بنسبة مقدارها ٢٥٪ ، وتسجل ان عمال المناطق في العام المذكور كسبوا من عملهم في اسرائيل (٥١) مليون اسرائيلية تمثل ٣٠٪ من الزيادة المذكورة .

وقد ساهم السماح للعمال من المناطق بالعمل في اسرائيل ليس في امتصاص نسبة البطالة فحسب ، وانما في زيادة حجم القوة العاملة . ان الاحصاء

(جدول عمال الضفة المستخدمين في اسرائيل)

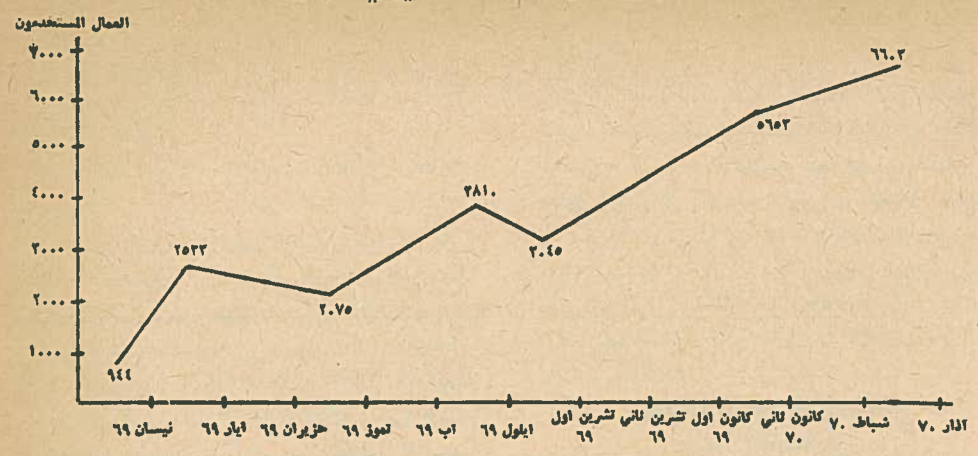


الذي اجري في ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٧ اظهر أن هناك (١٨٤) الف رجل في سن العمل (١٤ فما فوق) في الضفة الغربية منهم (٦٧،٦) الفا مشاركين في القوة العاملة بينهم (٦٠،٢) الفا عاملين . اي ان نسبة المشاركين في القوة العاملة [نسبة العمالة] كانت ٤٦٪ ونسبة العاملين ٨٩ ٪ وكان عدد العاطلين عن العمل في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ حوالي ٧،٤٠٠ . اما احصاءات تشرين اول ـ كانون اول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٦٩ المتعلقة بنفس الموضوع فتظهر ان القوة العاملة بلغ تعدادها (٨٦،٩) الف رجل منهم (٨٤،٦) الفا عاملين . وبهذا تكون نسبة المشاركة في القوة العاملة خلال العامين المذكورين قد ارتفعت من ٤٦ ٪ الى ٦٣ ٪ وارتفعت نسبة العاملين من ٨٩٪ الى ٩٧٪ وبقي فقط ٢،٣٠٠ رجل عاطلين عن العمل .

اما الوضع بالنسبة للعمالة في قطاع غزة وشمال سيناء فانه يبدو مشابها في اتجاهاته العامة. وعلى الصفحة التالية الجدول المتعلق بالعمل العربي من غزة في اسرائيل[٤١].

وفيما يتعلق بحجم القوة العاملة في القطاع يسجل احصاء ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ انه كان هناك (٨٩) ألف رجل في سن العمل منهم (٣٦،٦) ألفا مشاركين في القوة العاملة بينهم (٣١،٢) ألفا عاملين . وبهذا تكون نسبة المشاركة في القوة العاملة ٤٣٪ ونسبة العاملين ٨١٪ وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٧،٤٠٠ . اما احصاءات ١٩٦٩ (تشرين الاول ـ كانون الاول/اكتوبر ـ ديسمبر) فتظهر ان القوة العاملة بلغ تعدادها (٥٣،٦) الفا منهم (٥١،٩) الفا عاملين . اي ان نسبة المشاركة في العمل خلال العامين المذكورين قد ارتفعت من ٤٣٪ الى ٦٦٪ ونسبة العاملين ارتفعت من ٨١٪ الى ٩٧٪ وكان عدد العاطلين عن العمل فقط ٢،١٠٠[٤٢].

ان دراسة التقارير عن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية والقطاع تشير الى ان هناك فارقا كبيرا بين الجهد الاولي الذي بذل في بداية الاحتلال لانعاش الاقتصاد والذي تمثل في فتح الجسور لحركة التجارة وتشغيل العاطلين عن العمل في توسيع وتحسين الطرقات بوسائل بدائية[٤٣] وبين الجهد المبذول بعد مرور الاشهر الاولى لعام ١٩٦٨ . ان الجهد الاول كان جهد سلطة احتلال مترددة ، بينما يمثل الجهد اللاحق جهد سلطة احتلال تخطط للبقاء



في المناطق ، وتستهدف ربطها اقتصاديا ومعاشيا باسرائيل ، ونهتم بتطوير الاقتصاد ورفع مستوى الخدمات لتجنب «اضطرابات اجتماعية...فيما لو ظل المستوى المعيشي [المنخفض] في المناطق المحتلة متخلفا بشكل جذري عن المستوى المعيشي [المرتفع] في اسرائيل»(٤٤).

توجهات الجهد الاقتصادي زيادة العمالة

ان المعطيات اللازمة لدراسة الموضوع بشكل شامل ليست متوفرة ولذلك لا مناص من الاكتفاء بالاشارة للاتجاهات العامة مع اختيار نماذج انتقائية للتوضيح ان هناك توجها واضحا لرفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق انعاش الاقتصاد وزيادة حجم ونسبة العمالة وليس عن طريق المعونات الاجتماعية والاستخدام غير الاقتصادي سواء في الضفة او القطاع . والدافع لهذا الجهد هو كما ذكرنا سابقا الامل في عزل السكان عن الفدائيين من جهة ، وقطع الطريق من جهة اخرى على اضطرابات اجتماعية واسعة يمكن ان تنشأ في المستقبل نتيجة للهوة الواسعة الموجودة بين المستوى المعيشي لسكان المناطق وسكان اسرائيل . وبمعزل عن الدافعين السابقين يسجل المرء أن الاقتصاد الاسرائيلي يشكو من نقص كبير في الايدي العاملة نتيجة للتعبئة العسكرية القائمة منذ الحرب ، وان الانتعاش الاقتصادي وازدياد القوة الشرائية لسكان المناطق المحتلة — ويبلغ تعدادهم المليون — يفتح للصناعات الاسرائيلية سوقا جديدة ويعطيها حوافز اضافية .

ان الجدولين في الصفحة التالية يبينان ان الميزانية العامة للسنوات المالية ١٩٦٨ الى ١٩٧١ هي ميزانية خدمات عامة ومعونات اجتماعية بالدرجة الاولى اذ تتجاوز المبالغ المخصصة للاغراض الاجتماعية الـ ٥١٪ من المجموع ، ويدخل ضمن بند الاغراض الاجتماعية نفقات الصحة والتعليم والشؤون الدينية والمعونة الاجتماعية . ولكن ميزانية عام ١٩٧٠—٧١ تسجل مقارنة بالسنوات السابقة قفزة واضحة فيما يتعلق بالبند المخصص للاغراض الاقتصادية يقابله انخفاض واضح في البند المخصص للاغراض الاجتماعية وحتى في البند المخصص لاغراض مصروفات الاجهزة الادارية الحكومية والقضاء والبوليس . اذ ترتفع النسبة المتعلقة بالاغراض الاقتصادية [الجدول المتعلق بالضفة] من ١٨،٩٪ لسنة ١٩٦٩ — ٧٠ الى ٢٧،٤٪ لسنة ١٩٧٠—٧١ بينما تنخفض نسبة بند الاغراض الاجتماعية من ٥٥،٦٪ الى ٥٠،٨٪ وبند المصروفات الادارية والاغراض الاخرى من ٢٥،٥٪ الى ٢١،٨٪ . هذا بالنسبة للضفة الغربية ويبدو الامر بالنسبة للقطاع أبين وأكثر بروزا .

جدول رقم (١) — الضفة الغربية : اغراض الميزانية (المخصصات بالنسبة المئوية)(٤٥)

الاغراض	٦٨/٦٩	٦٩/٧٠	٧٠/٧١
اغراض اقتصادية	١٨،٧	١٨،٩	٢٧،٤
أغراض اجتماعية	٥٨،٨	٥٥،٦	٥٠،٨
اغراض ادارية وشؤون اخرى	٢٢،٥	٢٥،٥	٢١،٨
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢) ــ قطاع غزة وشمال سيناء : اغراض الميزانية (المخصصات بالنسبة المئوية)[٤٦]

الاغراض	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
اغراض اقتصادية	١٤،٧	١٩،٧	٣١،٦
اغراض اجتماعية	٥٧،٠	٥٦،٣	٣٩،٩
اغراض ادارية			
وشؤون اخرى	٢٨،٣	٢٤،٠	٢٨،٥
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ان العامل الاساسي في تبديل النسب، كما يذكر تقرير الحكم العسكري[٤٧]، يرجع الى ارتفاع نسبة العاملين بحيث امكن تحويل قسم من المبالغ المصروفة في المعونة الاجتماعية سابقا الى اثنية في المجال الاقتصادي. اما بالنسبة للاستثمارات فيذكر التقرير أن الحكم العسكري قدم في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ قروضا وتسهيلات مصرفية للصناعيين في الضفة الغربية بمقدار (٨،٢٦٣،٠٠٣) ليرة اسرائيلية مقابل (٧،٨٢٥،٩٠٠) لسنة ١٩٦٨ ــ ٦٩ على ان تصرف هذه المبالغ في انشاء صناعات جديدة وتوسيع الصناعات القائمة[٤٨]. وقدم لمئة مزارع في الضفة في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ قروضا بلغ مجموعها (١،٥٠٠،٠٠٠) ليرة اسرائيلية فارتفع بذلك مجموع القروض التي تدمها الحكم العسكري للمزارعين في الضفة منذ الاحتلال الى (٣) ملايين ليرة[٤٩]. وتعكس القروض المقدمة للصناعيين والمزارعين في غزة في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ زيادة كبيرة في الاهتمام الذي يوليه الحكم العسكري لانعاش الاوضاع الاقتصادية في القطاع بأقصى سرعة ممكنة . اذ قدم الحكم العسكري للمزارعين في السنة المذكورة قروضا بمقدار (٦،٢) مليون ليرة اسرائيلية[٥٠]، وقدم للصناعيين قروضا بمقدار (٤) ملايين ليرة مقابل (١،٢) مليون ليرة اسرائيلية للسنة المالية ١٩٦٨ ــ ٦٩[٥١].

ان هذه الارقام بحد ذاتها ليست كبيرة . ولكن اذا أضفنا اليها الاستثمارات الخاصة والاستثمارات في المجالات الاخرى[٥٢]، واضفنا العدد الكبير من عمال المناطق المستخدمين في اسرائيل بأجر صاف متوسط للعامل غير الفني مقداره (١١) ليرة اسرائيلية في اليوم الواحد ، واضفنا الجسور المفتوحة لتصريف المنتوجات الزراعية والصناعية في الاسواق العربية واستقبال الحوالات المالية من الاقرباء العاملين في الخارج ومبالغ الحكومة الاردنية المرسلة ، واضفنا العادات الشرائية المتواضعة لسكان المناطق ، فان التأثير الاجمالي لكل هذه العوامل لا بد وان يكون بالضرورة انتماش اقتصادي ملموس وارتفاع كبير في نسبة العمالة والعاملين وارتفاع في معدلات الاجور[٥٣].

وقبل أن ننتقل للحديث عن التوجه الثاني المعنيين باثباته للجهد الاقتصادي لسلطة الاحتلال في المناطق المحتلة ، نمر بسرعة على برامج التدريب المهني ، فنذكر ان مراكز التدريب المهني في الضفة خرجت في عام ١٩٦٨ ــ ٦٩ (٤٣٠) عاملا فنيا، وفي عام ١٩٦٩ ــ ٧٠ (١،٢٦٠)[٥٤]. بينما خرجت مراكز التدريب المهني في القطاع، وعددها ستة (٣٩٠) عاملا فنيا السنة المالية ١٩٦٨ ــ ٦٩ و(٣٥٠) في ٦٩ ــ ٧٠[٥٥].

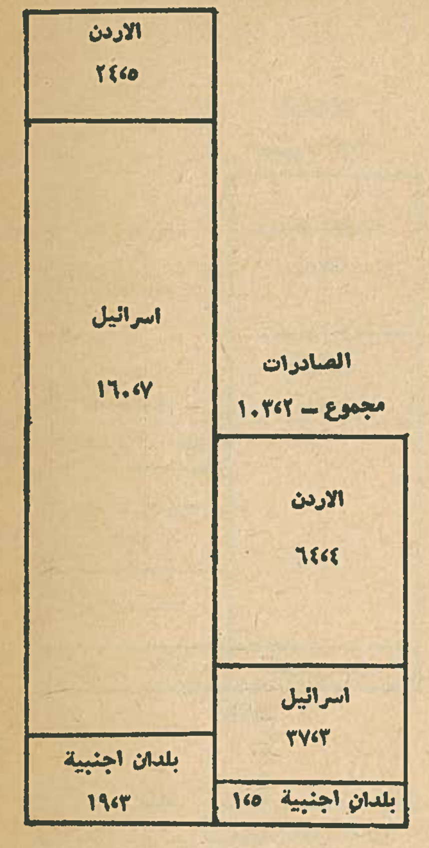
توجهات الجهد الاقتصادي ربط الاقتصادين

التوجه الثاني للجهد الاقتصادي الاسرائيلي المعنيين بايضاحه هو ربط اقتصاد المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي عن طريق المبادلات التجارية ، والعمل العربي في اسرائيل ، والاستثمار اليهودي في المناطق وعن طريق تخطيط زراعي يحول المنتجات الزراعية في المناطق المحتلة الى منتوجات ملائمة للاحتياجات المحلية واحتياجات اسرائيل بالدرجة الاولى . وقد اوردنا أعلاه الارقام المتعلقة بحجم العمل العربي في اسرائيل ، وأوردنا جزءا من الارقام المتعلقة باستثمارات الحكم العسكري ... ونذكر الان بسرعة جانبا اخر من الاستثمار اليهودي متمثل في عقود العمل الوسيطة (subcontracting) التي تنتج بموجبها مؤسسات عربية في المناطق مصنوعات لحساب مؤسسات صناعية اسرائيلية تقدم لها المواد الخام او المواد شبه الجاهزة[٥٦].

ان القطاع انتج في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ لصالح مشروعات اسرائيلية ما قيمته (٤٥٠) الف ليرة اسرائيلية مقابل (١٥٠،٠٠٠) لسنة ١٩٦٨ ــ ٦٩ . وانتجت الضفة الغربية ما قيمته (١،٣٨٥،٠٠٠) ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٩ مقابل (٨١٠،٠٠٠) في عام ١٩٦٨[٥٨].

ان الجهود المبذولة لربط اقتصاد المناطق بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، وطبيعة العلاقات بين الاقتصادين ، تبدو كأوضح ما يكون ، في ارقام التبادل التجاري بين المنطقتين . فيما يلي لوحتان بأرقام التجارة الخارجية بين الضفة والقطاع للسنتين ١٩٦٨ و١٩٦٩ :

لوحة رقم (١) : التجارة الخارجية ـ الضفة الغربية (المبلغ بملايين الليرات الاسرائيلية)(٥٩)



١٩٦٩

الواردات

مجموع ـ ١٦٨،٧

الاردن ١٧،٥

اسرائيل ١٣١،٣

بلدان اجنبية ١٩،٩

الصادرات

مجموع ـ ٨٩،٧

الاردن ٥١،٤

اسرائيل ٣٧،٤

بلدان اجنبية ٠،٩

١٩٦٨

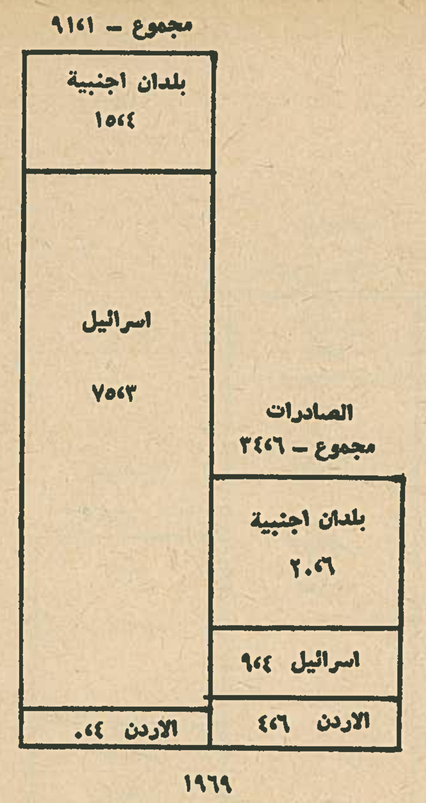
ان اللوحتين تظهران ان اكثر من ثلثي تجارة المناطق المحتلة الخارجية في عام ١٩٦٩ كان مع اسرائيل ، وان الميزان التجاري مختل لصالح اسرائيل اختلالا هائلا ، وانه في الوقت الذي فيه ظلت قيمة الصادرات من المناطق الى اسرائيل تقريبا على حالها ، ازدادت قيمة الواردات من اسرائيل في عام ١٩٦٩ زيادة كبيرة بلغت في الضفة الغربية (٢٩،٤) مليون ليرة اسرائيلية وفي القطاع (٢٧،٨). وهذا هو في الحقيقة الوضع الطبيعي المفروض ان يسود بين اقتصادين احدهما نام ومتطور والاخر متخلف ومكبوح ، وخاصة عندما تكون السلطة المتظمة للعلاقة بين الاقتصادين معنية بأن يظل الاقتصاد المتخلف تابعا للاقتصاد المتطور وتكون معنية بتطويره فقط في اتجاهات معينة .

الخطة الزراعية

ان الضفة الغربية تعدل الميزان التجاري الخاسر مع اسرائيل عن طريق الفائض من الميزان التجاري الرابح مع الاردن والدول العربية ، وعن طريق الخدمات التي تصدرها وتقدمها متمثلة بالعمل داخل اسرائيل والخدمات السياحية، وعن طريق الحوالات المالية الواردة من الخارج والمبالغ التي تدفعها الحكومة الاردنية لبعض اهالي الضفة . ان اغلاق الجسور المفتوحة الان يمكن ان يؤدي الى هزة اقتصادية في الضفة الغربية قد تهدد ما تسعى

لوحة رقم (٢) : التجارة الخارجية ـ قطاع غزة وشمال سيناء (المبلغ بملايين الليرات الاسرائيلية)؛ (٦٠)

الواردات
مجموع ٦٧،٢
بلدان اجنبية
١٩،٢
اسرائيل
٤٧،٥
الاردن ٥،٥
الصادرات
مجموع ـ ٢٨،١
بلدان اجنبية
١٥،٤
اسرائيل ٩،٨
الاردن ٢،٩
١٩٦٨



اسرائيل لتحقيقه . ولذلك وضعت اسرائيل خطة في الحقل الزراعي تستهدف تقليل اعتماد الضفة الغربية في تصريف منتوجاتها على الاسواق العربية. ومفتاح هذه الخطة تغيير الحاصلات الزراعية بحيث تتلاءم اكثر مع امكانيات التصدير لاسرائيل والبلدان الاجنبية ، مصنعة او غير مصنعة . ونقتبس من الخطة الخمسية الموضوعة لاعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ البندين الرابع والخامس(٦١) :

اهداف الخطة ...

(البند الثاني) : زيادة الانتاج مع اعطاء افضلية نسبية لما يلي :

* منتوجات طازجة او مصنعة للتصدير الى أوروبا.
* منتوجات تحل محل المنتوجات التي تستوردها الضفة .
* منتوجات للبيع في اسرائيل ، مكملة او تحل محل المنتوجات التي تستوردها اسرائيل .

(البند الخامس) : ـ المنتوجات يجب الا تنافس المنتوجات الاسرائيلية

ان مراكز البحث الزراعية ، وهي اربعة انشئت بعد الحرب مباشرة(٦٢)، قد درست التربة والمناخ والمياه في الضفة الغربية ، واجرت تجارب لزراعة غلات جديدة كالقطن والبندورة والخيار الصالح للتعليب الخ.. ، وارسلت نتائج ابحاثها الى وزارة الزراعة الاسرائيلية .

ان المادة حول نتائج البحث ليست بين يدينا ولكن الحكم العسكري يحب ان يذكر كمثال على نجاحه في « اقناع » السكان بتغيير انواع الحاصلات الزراعية انقاص المساحة المخصصة لزراعة البطيخ (الذي كانت غالبيته تسوق في الضفة الشرقية والبلدان العربية ولا مجال لتسويته في اسرائيل او اوروبا) من (٤٣) الف دونم في عام ١٩٦٨ الى (٢٦) الف دونم في عام ١٩٦٩ ، وازدياد مساحة

الارض المخصصة لزراعة التبغ من (١٥٠٠) دونم الى (٨٠٠٠) دونم في العامين المذكورين(٦٣).

تقول مجلة اسرائيل ايكونومست [عدد آب – ايلول (اغسطس – سبتمبر) ١٩٧٠ ، ص ١٨٢] :

« ان الروابط التجارية الوثيقة التي قامت خلال السنوات الثلاث الماضية بين المناطق المحتلة واسرائيل يمكن أن تؤدي في حالة انقطاعها الى خلق صعوبات كبيرة لسكان المناطق . ان العودة الى الحكم الاردني او المصري قد تتسبب في خلق بطالة كبيرة ومن الارجح أن يعود مستوى الاجور الى الانخفاض . ان عددا متزايدا من السكان العرب بدأ يدرك ذلك وقد نجد في هذه الحقيقة تفسيرا للدرجة العالية من التعاون المتحقق مع السلطة العسكرية في المجال الاقتصادي » .

ان هذا القول ، مهما كانت نسبة الصحة فيه ، يمثل المطامح الاسرائيلية الكامنة وراء الجهد الاقتصادي للسلطة العسكرية في المناطق المحتلة : ان تتوثق الروابط الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق المحتلة ، أن ينتعش الاقتصاد، أن يستكين السكان فلا يعودوا يفكرون بمقاومة الاحتلال . وتدريجيا يتم الدمج الاقتصادي والمعاشي ، وتدريجيا تبتلع اسرائيل الضفة والقطاع ، وتدريجيا تولد اسرائيل اكبر ، ويورث الجيل الاسرائيلي الحالي للجيل القادم رصيفا اكبر للوثوب .

* * *

يقول دايان : « تحت تصرفنا الان وقت ، ومناطق، وصلاحيات سلطة ، وعلينا ان نستغل الثلاثة(٦٤)» .

يقول اوري افنيري مخاطبا الكنيست :

« مثل روح والد هاملت يحوم الكيان الفلسطيني على مسرح المنطقة ، لا يكل ولا يمنح الراحة ... مثل تلك الروح في مسرحية شكسبير لم يكف الكيان الفلسطيني ، ولا للحظة واحدة ، عن القاء ظله الراعب على المنطقة .

بقي في مخيمات اللاجئين ... وجد تعبيره في سلسلة لا تنقطع من الانتفاضات ضد الحكم الهاشمي ... صاعد دونما انقطاع حالة العداء بين اسرائيل والحكام العرب ... وتجلى اخيرا في قيام منظمات الفدائيين وتعاظم قوتها ... منظمات الفدائيين التي اصبحت الان عاملا مستقلا يهدد النظم العربية ويقرر الى حد كبير سير تصاعد الحرب بيننا وبينهم (٦٥)» .

نقول لدايان هاوي اثريات الماضي ومحترف الحرب :

يجدر أن تقرأ ، أو تعيد قراءة ، مسرحية الكاتب العظيم .

المراجـع :

١ – ثلاث سنوات من الحكم العسكري / ١٩٦٧ – ١٩٧٠ (الترجمة الانكليزية – ستانسل) ، وزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٠. توجد نسخة محفوظة في مكتبة مركز الابحاث الفلسطينية، منظمة التحرير، بيروت.

* شبه الجملة بين القوسين . ملاحظة من كاتب المقالة .

٢ – معرخوت (عبرية) ، منشورات وزارة الدفاع الاسرائيلية ، العدد ٢٠٤ ، كانون ثاني (يناير) ، ١٩٧٠ ص ٢٣ . الاقتباس مأخوذ من المقالة الاولى في المجلة ، وهي بعنوان «الامن في اسرائيل ١٩٧٠» بقلم البريغادير جنرال ي. رافيف ، سكرتير موشيه دايان وزير الدفاع .

٣ – موشيه دايان ، خريطة جديدة – علاقات جديدة (بالعبرية) ، « مكتبة معاريف » و « شكمونه » ، تل ابيب وحيفا ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٧ – ١٧٨ . ويحتوي الكتاب على مختارات من الخطب والمحاضرات التي القاها دايان في الفترة بين ١٩٦٧ – ١٩٦٩ .

* المرجع نفسه ، ص ١٧٧ .

٤ – جروزالم بوست – الملحق الاسبوعي (عدد ١٩٧٠/١٠/٢٧)

٥ – خريطة جديدة ... ، ص ١٧٩ .

٦ – نشرت دافار (١٩٧٠/٨/٣٠) نتائج دراسة اجريت بغية بلوغ تصورات السكان في اسرائيل والمناطق المحتلة في عام ١٩٨٥ ... وقد اظهرت نتائج الدراسة ان نسبة السكان العرب ستصبح في ذلك التاريخ ٤٤٪ من مجموع السكان ، وانه بعد عشرين سنة ستفقد الغالبية اليهودية .

٧ – يعتبر مناحيم بيجن ، زعيم كتلة جاحال ، اضافة لدايان والون ثالث ابرز ثلاثة « صقور » في اسرائيل ، وقد ظل عضوا في الحكومة الاسرائيلية حتى ١٩٧٠/٨/٤ عندما قدم استقالته هو واعضاء كتلته من

الحكومة احتجاجا على موافقة الحكومة على مبادرة روجرز .

٨ ـ **خريطة جديدة** ... ، ص ١٦٣ .

٩ ـ المرجع نفسه .

١٠ ـ ورد الخبر حول موافقة اللجنة في جريدة **هآرتس** (١٩٧٠/٥/٢٠) .

١١ ـ يعد كاتب المقالة بحثا مستقلا حول مدينة القدس ، ولذلك يغفل الحديث عنها في هذه المقالة .

١٢ ـ الارقام المذكورة مأخوذة من بيان ادلى به نائب رئيسة الحكومة ايغال الون في الفترة ما بين ٩ـ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ ، راجع **محاضر جلسات الكنيست** (بالعبرية) ، الكنيست السابعة ، الجلسة ب (٩ـ١٩٧٠/٣/١١) ، ص ١٠٧٢ـ١٠٧٣ . وبالنسبة لاسماء المستوطنات واماكن اقامتها ومعلومات اضافية عن الاستيطان راجع كتاب الدكتور انيس صايغ : **المستعمرات الاسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧** ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٩ .

١٣ ـ نشرت **دافار** (عدد ١٩٧٠/٩/٤) ان لجنة مشتركة من قسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية ووزارة الاسكان قد استعرضت ٤٥ الف دونم من الاراضي الصالحة للزراعة في الجولان (٣٠،٠٠٠ في الجزء الجنوبي من الهضبة ، ١٢،٠٠٠ في الجزء الشمالي و ٣،٠٠٠ في المنحدرات) . وانه نظرا لان الشرط الاول لتطوير مرتفعات الجولان هو توفير المياه بالكميات المطلوبة فان اللجنة المذكورة على استعداد لاستثمار (٦٠) مليون ليرة اسرائيلية في تطوير مشاريع الري في الجولان على اساس الحاجة لـ (٢٩) مليون متر مكعب من الماء في العام . ويذكر دون بيرتز في مقالة بعنوان « قضايا انتخابات عام ١٩٦٩ في اسرائيل » نشرها في مجلة **ذي ميديل ايست جورنال** (شتاء ١٩٧٠ ، ص ٣٧ـ٣٨) ان هناك خطة موضوعة لايصال عدد المستوطنات في الجولان الى عشرين مستوطنة وان قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية خطط لاستثمار مبلغ (٥٠) مليون ليرة اسرائيلية في زراعة حاصلات للتصدير . ان الجهود والارقام المذكورة توضح مدى اهتمام السلطة المحتلة بأعمار وتطوير الهضبة ، والاولوية الخاصة التي تعطيها لها .

١٤ ـ **دافار** (١٩٧٠/٩/٣)

١٥ ـ **جويش ابزرفر** (١٩٦٨/١٢/٢٧) ، ص ٧ .

١٦ ـ **دافار** (١٩٧٠/١/٢٥) .

١٧ ـ **محاضر جلسات الكنيست** ... المرجع السابق ، ١٠٧٣ .

١٨ ـ **خريطة جديدة** ... ، ص ١٦٣ـ٠٦٤ .

١٩ ـ المرجع نفسه ، ص ١٧٩ .

٢٠ ـ المرجع نفسه .

٢١ ـ **جويش ابزرفر** (١٩٦٨/١٢/٢٧ ، ص ٧) . ويجدر بنا هنا ان نذكر ان راي بيجن ، كما يلخصه كاتب المقالة عاموس بن فيرد في **الجويش ابزرفر** (نفس العدد والصفحة) ، شبيه براي دايان وان كان يصدر عن منطلقات مختلفة . ان بيجن يطالب بان تتحول كل مدينة في الضفة الغربية الى مدينة يهودية ـ عربية مشتركة . فكما توجد هناك ناصرة عليا يهودية وناصرة عربية متلاصقتان يجب ان تكون هناك خليل عليا ونابلس عليا يهوديتان وبذلك يتحقق الدمج من القاعدة . ويلاحظ ان مشروع اقامة « خليل » يهودية يمكن ان يعتبر تحقيقا لهذا المطلب .

* تم ربط شبكة كهرباء غزة بشبكة الكهرباء الاسرائيلية في ١٩٦٩/٢/٣ (**دافار** ٤ـ٢ـ١٩٦٩) ، واقرت وزارة الاسكان في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٩ ربط جنوبي مرتفعات الجولان بشبكة الكهرباء الاسرائيلية ... وتعهدت الشركة بالبدء بالعمل فورا لتحقيق ذلك (**دافار** ١٩٧١/٢/٢٠) .

٢٢ ـ **خريطة جديدة** ... ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

٢٣ ـ المرجع نفسه ، ص ١٥٤ .

٢٤ ـ **جروزالم بوست ـ الملحق الاسبوعي** (١٩٦٩/١٠/٢٧) .

٢٥ ـ المرجع نفسه .

٢٦ ـ المرجع نفسه .

٢٧ ـ بلغ مجموع المبالغ المنفقة على توسيع الطرق وتحسينها وصيانتها وانشاء طرق جديدة في الضفة الغربية خلال الاعوام الثلاثة ١٩٦٧ـ١٩٧٠ مقدار (٢٩،٧٧٩،٥٥٠) ليرة اسرائيلية . كما بلغ مجموع المبالغ المنفقة لنفس الغاية في نفس المدة في القطاع وشمال سيناء مقدار (٥،٥٣٤،٢٠٠) ليرة ، انظر **ثلاث سنوات ....** ، ص (٢٢) و (٩٢) .

٢٨ ـ **معرخوت** ، المرجع السابق .

٢٩ ـ **دافار** (٢٩ـ١٠ـ١٩٦٩) و (١٧ـ١١ـ١٩٦٩) .

٣٠ ـ انظر ابراهيم العابد ، **حقوق الانسان في المناطق المحتلة** (بالانكليزية) ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٣ ـ ٣٨ .

٣١ ـ انظر **ثلاث سنوات ...** ، ص ٧٩ .

٣٢ ـ **معرخوت...** ، المرجع السابق ، ص ٣٦ . المعلومات والاقتباسات التي نرجعها لهذا المرجع من الان فصاعدا مأخوذة من المقالة الثانية في العدد ، وهي بعنوان «المناطق المحتلة ، السياسة والانجاز» بقلم البريجادير جنرال شلومو غازيت ، منسق عمليات الحكومة في المناطق .

٣٣ ـ المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

٣٤ ـ المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

٣٥ ـ انظر **حقوق الانسان ...** ، المرجع السابق ، ص ١٨ـ٢٣ . انظر ايضا التقرير الوثائقي الذي اعده جورج ديب وفؤاد جابر : **انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق المحتلة ـ تقرير وثائقي** (بالانكليزية) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، وفيها شهادة كاتب المقالة ص ١٤٣ ـ ١٦٤ . وقد كان كاتب المقالة شاهد عيان لعدة حالات تعذيب .

٣٦ ـ **معرخوت ...** ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

٣٧ ـ المرجع نفسه ، ص ٣١ .

٣٨ ـ **ثلاث سنوات ...** ، ص ١٣ .

٣٩ ـ المرجع نفسه ، ص ١٦ .

٤٠ ـ المرجع نفسه ، ص ١٠ .

٤١ ـ المرجع نفسه ، ص ٩٠ .

٤٢ ـ المرجع نفسه ، ص ٨٥ .

٤٣ ـ في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ وصل عدد العاملين في الطرقات من السكان العرب في الضفة الى ٨٠٠٠ مستخدم . انظر المرجع نفسه ، ص ٢١ .

٤٤ ـ **ثلاث سنوات ...** ، ص ٤ .

٤٥ ـ المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

٤٦ ـ المرجع نفسه ، ص ١٢٦ .

٤٧ ـ المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

٤٨ ـ المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

٤٩ ـ المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

٥٠ ـ المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

٥١ ـ المرجع نفسه ، ص ١٠٠ .

٥٢ ـ تذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** عدد آب ـ ايلول (اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٧٠ ، ص (١٨٢) ان الاستثمارات في الموجودات الثابتة في عام ١٩٦٩ بلغ مقدارها في الضفة (٤٥) مليون ليرة اسرائيلية قدم الحكم العسكري منها (٢٠) مليونا بينما قدم الافراد والمؤسسات الخاصة الباقي . وبلغ مقدارها في القطاع (٢٣) مليون ليرة قدم الحكم العسكري (١٤) مليونا .

٥٣ ـ تذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** (المرجع نفسه) ان متوسط أجر العامل غير الفني قد ارتفع في الضفة في عام ١٩٧٠ الى (٧،٠٠) ليرات اسرائيلية في اليوم . وارتفع في القطاع الى (٥،٧٠) ليرة .

٥٤ ـ **ثلاث سنوات ...** ، ص ١٨

٥٥ ـ المرجع نفسه ، ص ٩١ .

٥٦ ـ ان جريدة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٦ تذكر ان شركة كور قررت بناء مصنعين في قطاع غزة، وان شركة ايجد قررت اقامة مؤسسة كبيرة لخدمة باصاتها ، وان الحكم العسكري يخطط لاقامة مصنع لتعليب الاسماك في العريش . ان هذه المشاريع لو تحققت تكون قد رسمت فعلا منحى جديدا فيما يتعلق بالاستثمارات الاسرائيلية في المجال الصناعي في المناطق . اذ ان الصناعيين الاسرائيليين ، لاسباب عديدة ، فضلوا حتى لحظة كتابة هذه المقالة الاستثمار عن طريق عقود العمل الوسيط المذكورة اعلاه .

٥٧ ـ **ثلاث سنوات ...** ، ص ٩٩ .

٥٨ ـ المرجع نفسه ، ص ٣٢ .

٥٩ ـ المرجع نفسه ، ص ١٣ .

٦٠ ـ المرجع نفسه ، ص ٨٨ .

٦١ ـ **اسرائيل ايكونومست** ، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، ص ١٠٣ .

٦٢ ـ **ثلاث سنوات ...** ، ص ٢٥ .

٦٣ ـ المرجع نفسه ، ص ٢٧ .

٦٤ ـ **خريطة جديدة ...** ، ص ١٤٩ .

٦٥ ـ **محاضر جلسات الكنيست ...** المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .